

وكيف لا يقبض نصيبه وان كانوا مشتركين لم يقسم مع
غيبه احدهم وان كان الفقار في يد الوارث الفاير لم
يقسم ون حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت دور
مشتركة في مهور واحد قسمت كل دار على حدتها في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كان الاصلح
لهم قسمة بعضها في بعض قسمها وان كانت دارا و
ضيعة اودارا وحانوقا قسم كل واحد على حدته وينبغي
للقاسم ان يهود ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم
البناء ويفرد كل نصيب عن الباقي بطريقة وشروبه حتى
يكون لنصيب بعضهم نصيب لا تعلق ثم يقبض نصيبا
بالاول والذي يليه بالتالي والثالث وعليه هذا يخرج
القرعة في خروج السهم او لاقلة السهم الا اذا من
خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الا انهم

الاكثر اذ بينهم فان قسم بينهم ولا حد هم مسيل في ملك
الاخر او طريق لوي يشترط في القسمة فان امكن صرف
صوف المسيل او الطريق عنه فليس له ان يستطوق ويستبد
في نصيب الاخر وان لم يمكن فسخ القسمة واذا كان
سفلا لعلوه او علوا لسفاله او علوه سفلا قوم كل
واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا يعتبر ذلك واذا
ختلف المتقاسمون فشهد القاسم ان قبلت شهادتهما
فان ادعا احدهما الفلظ وزعم انه اصابه شيء في يدما
جبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصد على ذلك
للك لا يثبتة وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت
بعضه فالقول قول خصمه مع عينه وان قال اصابني الى هو
ضغ كذي ولم يسأله الى ولم يشهد على نفسه بالا
ستيفاء وكذبه شريكه في الفاوض في القسمة واذا